

محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
٣	تمهيد
٥	القسم الأول: تسبب الأحكام المدنية
٧	الباب الأول : نظرية الحكم المدني
٨	الفصل الأول : ماهية الحكم المدني
١٠	الفصل الثاني : تقسيمات الأحكام
١٤	الفصل الثالث : اصدار الأحكام
١٤	المبحث الأول : اصدار الحكم
٢٥	المبحث الثاني : المدعاة
٢٩	المبحث الثالث : النطق بالحكم
٣٠	المبحث الرابع : أحكام النقض
٣٥	المبحث الخامس : ايداع مسودة الأحكام
٣٨	المبحث السادس : تحرير الأحكام
٤٣	الفصل الرابع : بيانات الحكم
٤٣	المبحث الأول : صدوره باسم الأمة والشعب
٤٥	المبحث الثاني : أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم
٤٧	المبحث الثالث : إسم كاتب الجلسة
٤٨	المبحث الرابع : مكان المحكمة
٤٩	المبحث الخامس : أسماء الخصوم وصفاتهم ومواطنتهم
٥٧	المبحث السادس : رقم الدعوى
٥٧	المبحث السابع : نوع المادة
٥٨	المبحث الثامن : مراحل الدعوى
٥٨	المبحث التاسع : نصوص المستندات
٦٠	المبحث العاشر : نصوص القانون
٦٠	المبحث الحادى عشر : رأى النيابة وأسم العضو الذى أبداه
٦٥	المبحث الثانى عشر : المدعاة فى الحكم والنطق به

٦٦	المبحث الثالث عشر : تاريخ الحكم
٦٧	المبحث الرابع عشر : ترتيب بيانات الحكم
٦٨	المبحث الخامس عشر : إستكمال الحكم بياناً
٦٩	المبحث السادس عشر : منطق الحكم
٧٠	الفصل الخامس : التفرقة بين بطلان الحكم وإنعدامه ودعوى البطلان
٨٥	الباب الثاني : تسبيب الأحكام المدنية
٨٥	الفصل الأول : مقدمة عامة في تسبيب الأحكام
٨٦	المبحث الأول : القواعد العامة في تسبيب الأحكام
٩٠	المبحث الثاني : رقابة محكمة النقض على تسبيب الأحكام
٩٦	المبحث الثالث : سلطة محكمة الموضوع في فهم وقائع الدعوى ومدى رقابة محكمة النقض عليها
١٠٢	المبحث الرابع : تسبيب بعض أنواع الدعاوى والطلبات
١٢٩	المبحث الخامس : مياغة الأحكام القضائية
١٣٥	الفصل الثاني : ضوابط التسبيب
١٣٦	المبحث الأول : موضوع الدعوى وطلبات الخصوم والأدلة الواقعية والحجج القانونية
١٤٢	المبحث الثاني : تعقب حجج الخصوم
١٤٣	المبحث الثالث : الرد الضمني
١٤٦	المبحث الرابع : التسبيب الكافي
١٥٦	المبحث الخامس : الاحالة على أسباب حكم آخر
١٥٨	المبحث السادس : تسبيب الحكم في الاستئناف
١٦٦	المبحث السابع : مالا تعيب تسبيب الحكم
١٦٦	أ - الأسباب الزائدة
١٦٨	ب - القصور في الأسباب والتقريرات القانونية الخاطئة
١٧١	الفصل الثالث : عيوب التدليل
١٧٨	المبحث الأول : القصور
١٩٩	المبحث الثاني : مالا يعد قصراً

- المبحث الثالث : الخطأ في الأسناد وفي فهم الواقع ومخالفة الثابت بالأدلة ٢١٤
- المبحث الرابع : مالا يعد خطأ في الأسناد أو لهما للواقع ٢١٦
- المبحث الخامس : الفساد في الاستدلال ٢١٩
- المبحث السادس : مالا يعد فساداً في الاستدلال ٢٢٥
- المبحث السابع : التناقض ٢٢٩
- المبحث الثامن : مالا يعد ناقضاً ٢٣٢
- المبحث التاسع : التناقض في المنطق ٢٣٦
- المبحث العاشر : مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ٢٣٨
- المبحث الحادى عشر : مالا يعد مخالفًا للقانون ٢٤٢
- مسائل منوعة من أحكام النقض (من حيث ماهيتها - وإصدارها - وبياناتها - تسبيبها - حجيتها وبطلانها) ٢٤٥

- مسائل متعددة من تسبيب الأحكام ٢٨٨
- ملاحظات في المسائل الإجرائية عند تسبيب الأحكام ٣٣٤
- أولاً : الأثبات**
- ثانياً : المراجعت ٣٤٨
- القسم الثاني: تسبيب الأحكام الجنائية ٣٥٩
- الباب الأول : في نظرية الحكم الجنائي**
- الشتم الأول : وصف الحكم ٣٦٠
- المبحث الأول : الأحكام الحضورية والغيبوبة ٣٦١
- المطلب الأول : الحكم الحضوري ٣٦١
- المطلب الثاني : الحكم الغيبوي ٣٦٣
- المطلب الثالث : الحكم الحضوري والإعتبرى ٣٦٦
- المبحث الثاني : الأحكام الإبتدائية والنهاية والباتمة ٣٦٨
- المبحث الثالث : الأحكام الفاصلة في الموضوع والمسابقة على الفصل فيه ٣٦٩
- أحكام النقض**
- الفصل الثاني : وضع الحكم وتوقيعه وإصداره ٣٧٠
- المبحث الأول : إثبات الحكم ٣٧٢
- ٣٧٢

٣٧٣	المبحث الثاني : الترقيع على الحكم
٣٧٤	المبحث الثالث : ميعاد تحرير الأسباب
٣٨٢	الفصل الثالث : بيانات الحكم
٣٨٢	المبحث الأول : بياجة الحكم
٣٨٥	المبحث الثاني : شروط صحة الحكم
٣٩٧	قائمة المراجع
٣٩٩	الباب الثاني : ضوابط تسبب الأحكام الجنائية
٤٠٠	الفصل الأول : مقدمة عامة في تسبب الأحكام الجنائية
٤٠٢	المبحث الأول : بيان الواقع المستوجبة للعقوبة او البراءة
٤١٠	المبحث الثاني : الإشارة في الحكم الى نص القانون الذي حكم به
٤١٤	المبحث الثالث : اسباب الحكم
٤٢٨	الفصل الثاني : ضوابط تسبب الأحكام
٤٢٨	المبحث الأول : التسبب المعيب
٤٤٥	المبحث الثاني : التسبب غير المعيب
٤٥٨	المبحث الثالث : ما لا يعيّب الحكم في نطاق التدليل
٤٧٠	الفصل الثالث : تسبب الأحكام لبعض الجرائم
٥٠٣	مسائل منوعة من أحكام النقض
٥٠٣	ضوابط التسبب
٥١٠	التسبب المعيب

ترجمة الله